



The Institute of Ismaili Studies

العنوان: حكم المجتمعات المتعددة: تصوير المسلمين في العصور الوسطى

المؤلف: شينول جيو

المصدر: هذه نسخة منقحة من المقالة التي نشرت للمرة الأولى في ٨ آذار ٢٠١١ في 'المنظور' (The Perspective)، وهو موقع إلكتروني يقوم على نشر المقالات ويشكل منتدى لمناقشة القضايا الهامة في عالم الثقافة والسياسة والفنون.

ملخص:

يثير الكشف عن المظاهرات الأخيرة التي يقودها الناس في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، السؤال الدائم لماهية الحكم الرشيد وكيفية السعي لتحقيق النظام الجيد. إحدى طرق الرد على هذا السؤال تكمن بدراسة نماذج من السلطة والقيادة وضعها المسلمون أنفسهم خلال سياق تجربتهم التاريخية الألفية والنظر في أهميتها في الخطاب المعاصر في الحكم. تركز هذه المقالة على توضيح نموذج واحد وضعته السلالة الفاطمية، والتي أسست القاهرة، عند وصولها إلى مصر عام ٩٦٩ م.

تم الحصول على حقوق النشر من الناشر المذكور.

إن استخدام المواد الموجودة على موقع معهد الدراسات الإسماعيلية يشير إلى القبول بشروط معهد الدراسات الإسماعيلية لاستخدام هذه المواد. كل نسخة من المقال يجب أن تحتوي على نفس نص حقوق النشر التي تظهر على الشاشة أو التي تظهر في الملف الذي يتم تحميله من الموقع. بالنسبة للأعمال المنشورة فإنه من الأفضل التقدم بطلب الإذن من المؤلف الأصلي والناشر للإستخدام (أو إعادة استخدام) المعلومات ودائماً ذكر أسماء المؤلفين ومصادر المعلومات.

حكم المجتمعات المتنوعة: تصوير المسلمين في العصور الوسطى شينول جيوا

هذه نسخة منقحة من المقالة التي نشرت للمرة الأولى في ٨ آذار ٢٠١١ في 'المنظور' (The Perspective)، وهو موقع إلكتروني يقوم على نشر المقالات ويشكل منتدى لمناقشة القضايا الهامة في عالم الثقافة والسياسة والفنون.

مقدمة

يثير الكشف عن المظاهرات الأخيرة التي يقودها الناس في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، السؤال الدائم لماهية الحكم الرشيد وكيفية السعي لتحقيق النظام الجيد. إحدى طرق اللرد على هذا السؤال تكمن بدراسة نماذج من السلطة والقيادة وضعها المسلمون أنفسهم خلال سياق تجربتهم التاريخية الألفية والنظر في أهميتها في الخطاب المعاصر في الحكم. تركز هذه المقالة على توضيح نموذج واحد وضعته السلالة الفاطمية، والتي أسست القاهرة، عند وصولها إلى مصر عام ٩٦٩ م.

التاريخ

إن سبب نشوء الخلافة الإسماعيلية الفاطمية (٩٠٩-١١٧١ م) هو إقامة دولة يتم فيها قيادة جميع رعاياهم بالإنصاف والعدل، بغض النظر عن إنتماءاتهم الدينية والأصول العرقية. هذه التطلعات تعكس سعي الإنسان الدائم للوصول إلى النظام الجيد الذي يعزز تشكيل الحضارات الأولى ويستمر ليكون من بين أهم علامات نجاح الحكم اليوم. ما المميز عن الفاطميين؟ أحد السمات المميزة هو نموذج القيادة والحكم الذي تبناه الفاطميون واستمر على مدى قرنين ونصف القرن في الأراضي التي كانت مسكونة عبر التاريخ من قبل المجتمعات المذهبية المتعددة، والتي كانت في غالبيتها غير شيعية، وبقيت هكذا حتى هذا اليوم.

احتكم الفاطميون في قيادتهم للمجتمع إلى مفهوم السلطة الروحية والزمينية العليا والتي قالوا بأنهم قد ورثوها بوصفهم خلفاء للنبي. كان تأسيس الدولة حيث تقوم السيادة الفاطمية بإدارة نظام إجتماعي عادل، حجر الزاوية في الرسالة الإسماعيلية، والتي أدت إلى نشوء الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا عام ٩٠٩ م. كان على الفاطميين خلال حكمهم لشمال أفريقيا لأكثر من نصف قرن (٩٠٩-٩٦٩ م)، ترجمة أفكارهم المثالية عن الحكم الصالح إلى نموذج عملي لحكم الشعوب التي كانت متنوعة عرقياً ودينياً، والذين كان من بينهم عناصر معادية إيديولوجياً لحكم الأقلية. وقد زاد الفتح الفاطمي لمصر عام ٩٦٩ م، الأمور تعقيداً حيث أنه كان لدى سكان مصر تنوع عرقي وديني أصلي أكثر نسبياً. يشير طول عهد الفاطميين، والذي امتد لقرنين ونصف القرن، والفترات الملحوظة من الاستقرار والإزدهار إلى أن هذه السلالة كانت قادرة، إلى حد كبير، على تعزيز نموذج قابل للاستمرار في الحكم. خلفية: أصبحت مصر لأول مرة مركزاً لإمبراطورية البحر الأبيض المتوسط في القرن العاشر الميلادي في ظل الخلافة الفاطمية. أصبحت القاهرة الفاطمية مركزها الإداري وغدت حاضرة عالمية مزدهرة. حصلت مصر للمرة الأولى في هذا الوقت على إستقلالها السياسي والديني من مراكز السلطة المسلمة في الشرق، والذي سبق أن أكد عليه الأمويين في سورية (٦٦١-٧٥٠ م) من قبل وبعد ذلك العباسيون في العراق (٧٥٠-١٢٥٦ م). عزز الفاطميون حكمهم في مصر بعد صراع سياسي وكذلك إجتماعي وإقتصادي في المنطقة.

كانت إعادة إحياء النظام الإجتماعي والإقتصادي والسياسي من بين الميزات الأساسية للوثيقة الأمنية الذي قدمها الحاكم الفاطمي، الإمام الخليفة المعز لدين الله، عند الفتح الفاطمي لمصر (وثيقة 'الأمان'). فهي تعطي صيغة منهجية لمبادئ الحكم الفاطمي. لقد إعتد الفاطميون على حقهم في الإمامة العالمية، والتي تنبئ مبدأ حماية رعاياهم، بغض النظر عن انتمائهم أو عرقهم أو معتقداتهم. تعود هذه الوثيقة مرجعياً إلى تلك التي كانت النبي محمد بتقديمه الحماية لكل الناس في المدينة، بما في ذلك القبائل اليهودية المقيمة، كما هو مسجل فيما يسمى 'دستور المدينة'.

تنص على ضمان سلامة العلاقة بين الخليفة الجديد ورعاياه. فهي من حيث المبدأ، تعرض المسؤوليات الأساسية للحكم الرشيد. وتعد بالإصلاحات الاقتصادية من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك الحفاظ على العملة، والتخلص من الشوائب المعدنية فيها؛ وتسهيل التجارة من خلال صيانة الطرق؛ وكبح اللصوصية؛ وضمان التزام قوانين الميراث بالقواعد المقدسة والنبوية، وكذلك التأكيد على قيام الدولة بتنظيم الأمور المالية. وتؤكد بشكل أساسي على توفير السلامة التي ينبغي على الحاكم المسلم أن يوفرها لجماعته:

‘أضمن لكم من الله السلامة الكاملة والشاملة، الأبدية والمستمرة، الشاملة والتامة، المتجددة والمؤكدّة عبر الأيام والمتكررة على مدى السنوات، من أجل حياتكم، وممتلكاتكم وعائلاتكم، ومواشيكم، وعقاراتكم وأراضيكم، وأياً كان ماتلكون، سواء كان متواضعاً أو كبيراً’.¹

وأصبح هذا الإعلان الصريح لدور ومسؤولية الحاكم وإدارته في إستعادة الإستقرار والإزدهار، المعيار لفعالية نموذج الحكم الفاطمي.

تنظيم المجتمعات المتنوعة

لقد وفر مفهوم الحكم الرشيد النموذج النظري الذي شرّع للفاطميين دخول مصر، وكانت مبادئ الحكم المنصوص عليها في وثيقة ‘الأمان’ قد ترجمت إلى سياسة دولة وأدمجت في بنيتها التحتية المؤسسية في عهد الإمام الخليفة العزيز بالله (٩٧٥ - ٩٩٦)، الذي بدأ حكمه السيادة الفاطمية الأولى في مصر. تقدم دراسة ميزات إنتقائية من حكمه خلفية ذات أهمية كبيرة لدراسة النهج الفاطمي المبكر لحكم الطوائف الدينية المختلفة والتي يتألف منها عنوان الحياة المصرية.

القضاء: يوضح القضاء في عهد الإمام الخليفة العزيز مثلاً توضيحياً لعملية التفاوض بين المطالبة الإسماعيلية بالسلطة الدينية العليا مع الحفاظ على صلاحية قانونية من مدارس الشريعة المسلمة الأخرى، وبالتالي ضمان التماسك الديني والإجتماعي. أما بشأن المسائل المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية أو العائلية، يمكن للفقهاء النطق بالحكم وفقاً للتقاليد القانونية المفضلة، سواء كانت سنية أو شيعية، لكن في المسائل المتعلقة بالحكم الإجتماعي والنظام العام، فإن قراراتهم يجب أن تستند إلى الدستور القانوني الفاطمي.

وقد تم تعزيز الحفاظ على النظام العام أيضاً عن طريق ضمان الإشراف الشخصي لمعظم كبار المسؤولين الفاطميين على الحالات التي تعرض على محاكم التظلم. قدمت هذه الجلسات آلية رسمية لأي شخص لتقديم شكوى ضد الدولة أو ضد البيروقراطيين، وأن تطبيق العدالة فيها من أعلى المسؤولين في الدولة الفاطمية. مشاركة المسيحيين واليهود: واصلت مصر في هذا الوقت إحتوائها على الطوائف المسيحية الأصلية الكبيرة والمستقرة، وعلى وجه الخصوص، الأقباط والملكيين والنساطرة، فضلاً عن عدد من الجماعات اليهودية بما في ذلك الحاخاميون والقراؤون. وعلى مر القرون، كانت أدوارهم الإجتماعية والإقتصادية قد أصبحت من نسيج المجتمع المصري، خصوصاً الديوانيين المخضرمين والتجار وأصحاب المهن الطبية، والذهب والفضة، ومقرضي الأموال. تضمن إعلان ‘الأمان’ على الإلتزام بالأنظمة المتبعة والتي تمتع بها أهل الكتاب. ومن المعروف أن الإمام الخليفة العزيز كان قد قدم دعم الدولة لتجديد وصيانة أماكن العبادة المسيحية. ويذكر أنه سمح للأقباط، وهم أكبر طائفة مسيحية مصرية أصلية بإعادة بناء كنيسة القديس مرقوريوس بالقرب من القسطنطينية، على الرغم من أن إعادة إعمارها كانت تواجهه بالرفض من جانب بعض المسلمين.

كما أقام الإمام الخليفة العزيز أيضاً علاقات عائلية مع الطائفة المسيحية الملكية، والتي كان لها حضور قوي في مصر وسوريا. وكانت رفيقة حياته، والدّة الأميرة الفاطمية المعروفة، ست الملك، من الملكييين. عين الإمام الخليفة العزيز شقيقها، أرسينبوس وأوريستيس، كبطاركة ملكيين على الإسكندرية والقدس على التوالي. وفي الجزء

¹ ابن زولاقي (توفي عام ٩٩٧ م) مقتبساً عن كتاب ‘اتعاظ الحنفا’ للمقريري (توفي عام ١٤٤٩ م). من أجل الحصول على ترجمة مشروحة وتحليل لوثيقة الأمان، انظر كتاب ش. جيو “الحكم الشامل: رؤية فاطمية”، في كتاب محرر لأمين ساجو “الدليل إلى العالم الإسلامي” (لندن، ٢٠٠٩)، الصفحات ١٥٧ - ١٧٥.

التالي من عهده عام ٣٨٤ هـ / ٩٩٤ م، قام الإمام الخليفة العزيز بتعيين الديواني المسيحي عيسى بن نسطور لتولي مسؤولية الإدارة العامة للدولة. وقد عين عيسى، بدوره، المسؤول اليهودي منشاشا بن إبراهيم، بمنصب مراقب مالي على سوريا. أظهر تعيين مدراء مسيحيين ويهوديين في معظم مناصب الدولة العليا التزام الفاطميين بالإدارة الشاملة عبر الشعوب الدينية والعرقية.

التحديات المتعلقة بالحكم الفاطمي: واجه الفاطميون تحديات في إقامة حكمهم على المجتمع المصري المقسم دينياً وإجتماعياً. وقد تطلب منهم هذا وضع توازن دقيق في تنظيم علاقاتهم مع كل الطوائف الكبيرة. تشير المراجع إلى حوادث محددة حيث كانت تجتمع مختلف الطوائف لضمان النظام العام. كما أنشأ الفاطميون الأطر القانونية والإجتماعية التي مكنت الناس من مختلف الطوائف الدينية والعرقية من المشاركة في إدارتهم. ومع ذلك، لم يسمح لأي من هذه الطوائف أن يفرض هيمنته التامة. وإن تعيين الإمام الخليفة العزيز ليعقوب بن كلس، المتحول لليهودية في منصب رئيس الوزراء في عام ٣٦٨ هـ، يعتبر مثلاً على ذلك. لقد كان يعقوب الأكثر شهرة من وزرائه ويمكن القول بأنه كان من أكفأ المسؤولين في عصره، ومع ذلك طرد مؤقتاً من منصبه عندما كان في ذروة قوته في عام ٣٧٤ هـ. حيث اعتقل وسجن بسبب الأفعال التي كانت تعتبر صورة زائفة للعدالة. فبينما أعيد يعقوب إلى منصبه في وقت لاحق، واستمر فيه حتى وفاته عام ٣٨٠ هـ، كان إقصائه المؤقت بمثابة تذكير مفيد للرايا المصريين بأنه من الضروري الحفاظ على نظام عادل.

طرح الحكم الفاطمي في مصر تحدياته الخاصة. ولكن، ووفقاً لمعايير التاريخ، يذكر هذا الحكم في التأريخ المصري المسلم اللاحق وحتى الآن كفترة نسبية من الإزدهار والسلام والإدارة الشاملة التي إكتنفت الجميع. في حين أن الظروف التي أدت إلى الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تختلف اختلافاً كبيراً عن نظرائهم في العصور الوسطى، مع ذلك، فإنها تعكس سعي الإنسان المستمر لتطوير نموذج مستدام للحكم العادل والشامل؛ ولكن هذه المصطلحات تعرّف في سياقاتها المعاصرة.